

الاستعمال اللغوي القبيح

دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه

د. جزاء محمد حسن المصاروة *

E.mail: jaza@mutah.edu.jo

* قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة مؤتة

الاستعمال اللغوي القبيح

دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه

د. جزاء محمد حسن المصاروة

الملخص:

يكشفُ هذا البحثُ مفهومَ (القبح) عند سيبويه مصطلحاً من مصطلحاتِ التقويمِ النحويِّ الكثيرةِ التي استخدمها للحكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة. ويحددُ البحثُ المقصودَ بالقبح معتمداً على كلام سيبويه نفسه، وعلى ما في المعاجم اللغوية من معنى القبح، مسترشداً بمقارنة هذا المصطلح بغيره من مصطلحاتِ التقويمِ النحويِّ في الكتاب، كالأحالة والضعف والرداءة. ويبينُ كثيراً من الاستعمالات اللغوية التي وصفها سيبويه بالقبح، حيث قسّمها الباحث على أربعة أنواع، ثم يخلصُ بأبرز النتائج التي توصل إليها، وأهم المعايير التي كان ينطلق منها سيبويه في وصف الاستعمال اللغوي بالقبح.

مصطلحات أساسية: القبح، قبيح، سيبويه.

Odd Usage:
Sibawieh's concept
of Terminology and Pragmatics

Dr jaza Al-masarweh

Abstract:

This study addresses the concept of (oddness) as one of many other grammaticality judgments used by Sibawieh to measure the grammatical acceptability of different linguistic structures.

The study tackles the concept of (oddness) based on the words of Sibawieh himself and the meaning of (oddness) in other linguistic lexicons taking into consideration other grammaticality judgment concepts involved in (Al-Kitab) such as no-existing structures, inadequacy, and awkwardness.

The study provides a lot of examples representing the concept of oddness which are classified into four categories. The most prominent results are then revealed along with the most important criteria that Sibawieh used to judge a given structure as an odd one.

Keywords: Oddness, Odd Usage, Sibawieh.

المقدمة :

يظلُّ كتابُ سيبويهٍ منهلاً عذباً كثيراً زحامه، وتظلُّ القراءةُ فيه أشبهَ بخوضِ معركةٍ تحتاجُ إلى كثيرٍ من الأسلحةِ البحثيةِ، التي يتسلَّحُ بها الباحثُ؛ كيلاً يعودَ خالي الوفاضِ، ويرضى من الغنيمةِ بالإيابِ.

ولعلَّ فهمَ تلكِ اللغةِ التي كتَبَ بها سيبويهٍ هي السلاحُ الأولُ في خوضِ هذا الغمارِ العظيمِ، ومن فهمَ لغتهِ فهمَ مصطلحاته وألفاظه التي تطالعنا هنا وهناك، والتي قد يظنُّ قارئُ (الكتاب) أنَّ سيبويهٍ كان يستعملها اعتباطاً، وأنها لم تكن واضحةً في ذهنه.

وهذا البحثُ يكشفُ عن أحدِ هذه الألفاظِ أو المصطلحاتِ- إن أردنا إنصافِ سيبويه- في سعيِ جادٍ لاستكناهِ مقصوده واستعماله ومعاييرهِ، من خلالِ لمَّ أشاتته وجمَعِ تفاريقه، وهذا المصطلحُ هو (القبح)

ولم أعلم أنَّ أحدًا من الباحثين قديماً أو حديثاً قد تناول هذا المصطلحَ عند سيبويهٍ خاصة، ولا عند القدماءِ عامة، على أنَّ هناك من عني بالمصطلحاتِ النحويةِ في بدايةِ التأليفِ النحويِّ وأفرد لها مؤلفاً⁽¹⁾.

وقد بدأ البحثُ بتحديدِ المقصودِ من القبحِ عند سيبويهٍ من خلالِ كلامِ سيبويهٍ نفسه، زيادةً على ما في المعاجم اللغويةِ من معاني القبحِ، ثم حاولَ البحثُ الموازنةَ بين هذا اللفظِ/المصطلحِ، وألفاظِ/مصطلحاتِ أخرى وردت في الكتاب، قد يبدو للقارئِ المتعجِّلِ أنها مترادفةٌ أو متقاربةٌ، وكان التقريُّقُ بينها سبباً للكشفِ عن مدى التزامِ سيبويهٍ بألفاظه في دلالةٍ ثابتةٍ أو شبه ثابتة.

ثم عرضَ البحثُ لاستعمالاتِ سيبويهٍ لهذا

المصطلحِ، تلكِ الاستعمالاتِ التي تتنوعُ بين الحكمِ على استعمالِ لغويٍّ مفترَضِ، أو استعمالِ لغويٍّ موجودِ، أو قياسِ من أقيسةِ النحويين، أو تأويلِ نحويٍّ محتملِ. ثم خُصَّ البحثُ إلى أهمِ النتائجِ في الخاتمةِ.

القبح لغةً :

تكاد معاجم العربية تبخلُ في تفسيرِ بعضِ ألفاظِ اللغةِ، ومردُّ ذلكِ في الغالبِ إلى أنَّ تلكِ الألفاظِ تكونُ شائعةً على ألسنةِ أبناءِ اللغةِ، واضحةً المعاني في أذهانهم، مما يجعلُ تفسيرها في نظرِ المعجميين كمن فسَّرَ الماءَ بعد الجهدِ بالماءِ، ولعلَّ لفظَ (القبحِ) من هذه الألفاظِ، إذ نجدُ أغلبَ معاجم اللغةِ تقولُ في تفسيرهِ إنه ضدُّ (الحسنِ) دونَ أن تَضَعُ أيدينا على تفسيرِ واضحٍ ملموسٍ له، في معزِلٍ عن هذه العلاقةِ الترابطيةِ الضديةِ مع الحسنِ.

قال الفراهيدي: «القبحُ والقباحةُ: نقيضُ الحسنِ، عامٌّ في كلِّ شيءٍ»⁽²⁾ وقال الأزهري: «قبحُ فلانٍ يقبحُ قباحةً وقبحاً فهو قبيحٌ، وهو نقيضُ الحسنِ، عامٌّ في كلِّ شيءٍ»⁽³⁾ وقال ابن سيده: «القبحُ ضدُّ الحسنِ، يكونُ في الصورةِ والفعالِ»⁽⁴⁾ وقال ابن منظور: «القبحُ ضدُّ الحسنِ، يكونُ في الصورةِ»⁽⁵⁾ بل إن بعضَ المعاجم لا تفسِّره البتة، وتكتفي بما هو معروفٌ في أذهانِ أبناءِ اللغةِ من ارتباطِ هذا اللفظِ بمعنى معينٍ، قال صاحبُ بن عباد: «القبحُ معروفٌ»⁽⁶⁾ وقال الزمخشري: «هذا أمرٌ قبيحٌ مُستقبحٌ، وأحسنَت وأقبحَ أخوك: جاءَ بفعلِ قبيحٍ، وقبِحَتْ عليه فعله»⁽⁷⁾ ويمكنُ لنا أن نستشفَّ استشفافاً من المعاجم اللغويةِ أنَّ القبحَ يعني ما لا يقبله الإنسان بطبعه من الأفعالِ والأشكالِ.

على أنَّ المعاجمَ تذكرُ لنا معنى آخرَ للقبحِ، وهو

أقسام فقال: «فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ، فأما المستقيمُ الحسنُ فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، وأما المحالُ فإن تنقضَ أولَ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً وسأتيك أمس، وأما المستقيمُ الكذبُ فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ، وأما المستقيمُ القبيحُ فإنَّ تضعَ اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، وكى زيدا يأتيتك، وأشبهه هذا، وأما المحالُ الكذبُ فإنَّ تقول: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس»⁽¹⁶⁾.

وقد يبدو تعريفُ سيبويه للقبح واضحاً لأوّل وهلة، فهو «وضع اللفظ في غير موضعه» أي أن القبح مقصور على فساد اللفظ بصرف النظر عن المعنى، لكنّ تتبع المواضع والجمل التي وصفها سيبويه بالقبح ينبئ عن غير ذلك، بل إن استكناه النص السابق قد يكشف لنا عن معنى إضافي للقبح.

ولبيان ذلك نقول إن لفظ القبح ورد في نص سيبويه مرافقاً للفظ الاستقامة، مما يحتم علينا فصل اللفظين إذا أردنا أن نخرج بتصور للقبح عند سيبويه، ونعتمد في فصل اللفظين على النص نفسه، فلفظُ مستقيم ورد ثلاث مرات:

- 1 - مستقيم حسن، مثل: أتيتك أمس. وهذا فيه صحة لفظ وصحة معنى.
- 2 - مستقيم كذب، مثل: حملتُ الجبل. وهذا فيه صحة لفظ وفساد معنى.
- 3 - مستقيم قبيح، مثل: قد زيدا رأيت. وهذا فيه صحة معنى وفساد لفظ.

وبالنظر في النوع الثاني يتبين لنا أن الاستقامة خاصة باللفظ لا بالمعنى؛ لأن المعنى في المثال غير

البعد والإقصاء، فقبحه الله: نحاه وأقصاه من كل خير⁽⁸⁾ والمقبوح الذي يُردُّ ويخسأ⁽⁹⁾ وهو معنى قريب من المعنى الأول؛ لأنه لا يُبعد ما يُبعد إلا لمخالفته للطبع والمزاج، وثمة معنى ثالث نطالعُه في تلك المعاجم للقبح، وهو أيضاً قريبٌ من المعنيين السابقين: «ويقال: قَبَحَ فلان بئراً خرجت في وجهه: إذا فضّخها حتى يُخرج قبيحها»⁽¹⁰⁾ ولا شك أن في إخراج قبيحها إبعاداً لها من الوجه لعدم حسنها ومخالفتها لطبيعة الوجه.

القبح اصطلاحاً:

وليس الأمر في الاصطلاح ببعيد عنه في اللغة، فلم نظفر في كتب الاصطلاحات بشيء ذي بال، ففي تعريفات الجرجاني «القبيح هو ما يكون متعلقاً الذم في العاجل، والعقاب في الأجل»⁽¹¹⁾ ويبدو أنه قصره على الجانب الشرعي فقط، وتابعه في ذلك المناوي⁽¹²⁾ ويذكر السيوطي (القبيح) على أنه قسم من أقسام الحكم النحوي، لكنه لا يفسره، ويكتفي بضرب مثال عليه⁽¹³⁾، وفسره الفاسي في شرحه للاقتراح بقوله: «القبيح أي لضعفه، وصرح جماعة بأنه ضرورة، وعليه جرى المصنّف في جمع الجوامع»⁽¹⁴⁾، أما التهانوي فذكر أن القبح في اصطلاح العلماء يُطلق على ثلاثة أشياء، أولها ما كان منافراً للطبع كالمُر، والثاني ما كان صفة نقصان، والثالث على شيء متعلق بالذم⁽¹⁵⁾ وهذا كما يبدو تعريف عام لا يخص علماء من العلوم أو فناً من الفنون، بل هو أقرب إلى التعريف اللغوي منه إلى الاصطلاح، ويبدو أن السبب في ذلك أن مسألة القبح كما قال الخليل عامة في كل شيء فهو لا يخص علماً بعينه.

ولعل أول من ألمح إلى المقصود بالقبح في الاستعمالات اللغوية سيبويه، حيث قسم الكلام إلى

وجوده في المستقبل، معدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعد وقوعه»⁽²¹⁾

فالأصل في الكلام أن يفيد معنى، وإلا لما كان كلاماً، فإذا لم يوضع اللفظ في موضعه أدى ذلك إلى خلل في قرائن المعنى كالتبعية والتضام، وهذا حتماً يؤدي إلى تشويش المعنى⁽²²⁾.

من خلال ما تقدم وبالنظر إلى المعنى اللغوي نستطيع أن نحدد مصطلح القبح عند سيبويه على أنه: «الحكم على الاستعمال اللغوي المخالف لفظاً لما عُرِف عن العرب في كلامهم سواءً أأثر ذلك على المعنى أم لم يؤثر».

القبح وغيره من مصطلحات وصف الاستعمال اللغوي في الكتاب؛

لم يقصر سيبويه كتابه على سرد القواعد النحوية والتمثيل لها وذكر علل النحو كما فعل كثير من المتأخرين، بل راح يقوم الأساليب النحوية والأنماط الكلامية، ويجعلها في طبقات، فمنها جيد وضعيف ورديء وكثيرٌ وقليل ونادر... ، مما سماه أحد الباحثين المحدثين- في دراسة له عن منهج سيبويه- التقويم النوعي الكمي⁽²³⁾.

والقبح كما نرى واحد من هذه الأحكام التي أطلقها سيبويه في كتابه بكثرة حتى إنه ورد عنه فيما يزيد على ثمانين مرة. ومن خلال تتبعنا لمصطلح القبح عند سيبويه تبين لنا أنه يلتزم بالمعنى الذي ذكرناه آنفاً التزاماً شبه تام، ولكي يتضح ذلك كان لابد من مقارنة هذا المصطلح بمصطلحات قريبة منه، قد تبدو متشابهة معه ومتداخلة، وقد يُظن أن سيبويه يستعمل أحدهما في مكان الآخر.

وحصر هذه المصطلحات ودراستها دراسة

مستقيم، وهذا ما ذهب إليه السيرافي في شرحه للكتاب، حيث قال: «عنى بالمستقيم اللفظ والإعراب، أن يكون جائزاً في كلام العرب»⁽¹⁷⁾ وقال: «المستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن»⁽¹⁸⁾.

لكن نظرة إلى النوع الثالث يتبين لنا العكس أي أن الاستقامة خاصة بالمعنى؛ لأن اللفظ في المثال غير مستقيم.

وإذا كانت الاستقامة قد تكون للفظ وقد تكون للمعنى- كما تبين- وجاءت الاستقامة مرافقة للفظ القبح في تقسيم سيبويه السابق، فالنتيجة المنطقية أن القبح قد يكون للفظ وقد يكون للمعنى، هذا كله إذا أخذنا في أنظارنا تلك الاستعمالات التي وصفها سيبويه بالقبح، وسيوضح ذلك في ثنايا البحث القابلة.

ومما يدعم هذا ويجعله منسجماً مع قول سيبويه «وضع اللفظ في غير موضعه» أن اللفظ إذا وضع في غير موضعه قد يؤدي إلى فساد في المعنى، يؤكد ذلك أن سيبويه مثلاً وصف جملة مثل: «أتيك إذا احمرَّ البسر» بأنه قول حسن، في حين وصف جملة: «أتيك إن احمرَّ البسر» بأنه قول قبيح⁽¹⁹⁾ والسبب في ذلك أن وضع لفظ (إن) في غير موضعها أدى إلى خلل في المعنى، ذلك أن (إن) تستعمل في المحتمل حدوثه أو المشكوك فيه⁽²⁰⁾ واحمرار البسر (البلح) أمر واقع لا محالة، وهذا أمر له تعلق بالمعنى، وقد جاء في شرح الكافية: «والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم... ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة... و(إن) موضوعة لشرط مفروض

أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء⁽²⁶⁾.

وقال في موضع آخر: «وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه... ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة»⁽²⁷⁾. وفي موضع ثالث قال: «ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة»⁽²⁸⁾، وقال في موضع آخر: «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون العين... وهذه لغة رديئة»⁽²⁹⁾.

والمواضع كثيرة في كتابه⁽³⁰⁾ اكتفينا ببعضها، ولا يكاد مصطلح الرداء يخرج عن حدود هذه الدائرة، أعني وصف اللهجات.

أما المصطلح الثالث الذي قد يقترب من مصطلح القبح عند سيبويه فهو الضعيف، وقد تبين لي من خلال تتبع وروده في الكتاب أن سيبويه يصف به نمطاً استعمالياً جائزاً في اللغة، ربما ورد في بيت من الشعر أو على لسان أحد العرب، لكنه خالف المشهور من قياس اللغة.

من ذلك أن النحويين يرون أن الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال يكون منصوباً إذا لم يشغل فعل بضمير ذلك الاسم، فيورد لنا سيبويه شاهداً شعرياً على مخالفة هذا الحكم ورفع الاسم المشغول عنه، وهو قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي
علي ذنباً كـلـه لم أصنع

فوصف سيبويه ذلك بأنه: «ضعيف في الكلام»⁽³¹⁾. ومثله قوله: إن بعض العرب تقول: «شهر ثرى وشهر ترى... يريد ترى فيه وهذا ضعيف

مفصلة في مثل هذا البحث يعدّ - في رأيي - هزلاً علمياً لا يسمُن ولا يغني من جوع، ذلك أن مثل هذا الأمر يتطلب تأليفاً مستقلاً وبحثاً مطولاً؛ لذا سألمح هنا إلى ثلاثة مصطلحات استعملها سيبويه لوصف ما خالف الطبع اللغوي العام أو ندّ عنه، وهي: المحال والرديء والضعيف.

أما المحال فقد كفتنا لطيفة النجار مؤونة البحث فيه، فخرجت بعد تتبعها لهذا المصطلح في كتاب سيبويه بنتيجة مؤداها أن المحال في الكلام: «هو عدول عن الوجه أو الصواب، وأن درجة العدول هذه تصل إلى أقصاها بحيث يصبح الكلام فاسداً وباطلاً أو لغير شيء فهو خال من المعنى، وهو كلام يصور حالة يمتنع وجودها في الخارج (الوجود) كاجتماع النقيضين»⁽²⁴⁾ فالمحال يعني كلاماً متناقضاً مستحيلًا في الواقع، وقد تكون استحالته لنقص في الكلام، أو لعدم انطباقه على الواقع كما في: «مررت برجل حمار» على أن الرجل هو الحمار، أو لعدم ترابط أجزاء الجملة، وغير ذلك⁽²⁵⁾.

وعلى ذلك فلا تشابه بين المصطلحين إذ إن القبيح لا يعني استحالة الوجود أو الوقوع، لكنه تغيير للفظ عن موضعه مما قد يؤدي إلى فساد في المعنى أو لا يؤدي على فساده ألبتة.

أما المصطلح الثاني فهو الرديء، وقد تبين لي من خلال تتبع هذا المصطلح في كتاب سيبويه والتمعن في بعض المواضع التي وصفها سيبويه بالرديء - أن سيبويه يستعمله في وصف لهجات عربية بصفة خاصة، لا لوصف استعمال لغوية فردية، قد لا يكون تكلم بها أحد كما هو الحال في القبيح.

وربما وصف سيبويه هذه اللهجة أو تلك بالرداءة لقلتها أو لمخالفتها قياس اللغة، من ذلك قوله: «وبلغنا

ما سمع منه أو روي له، فاستقرت لديه نماذج لغوية جعلها معياراً لأحكامه⁽³⁶⁾.

ومن خلال تتبع الاستعمالات اللغوية التي وصفها سيبويه بالقبح يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع كما يلي:

الأول: الحكم على استعمال لغوي مفترض:

وهنا نجد أن الاستعمال اللغوي الذي حكم عليه سيبويه بالقبح ليس موجوداً أصلاً، ولم يقل به أحد من العرب، لكنه لو قيل لكان قبيحاً؛ لأن فيه مخالفة ما لنظام العرب في استعمالاتهم اللغوية، ويمكن لنا أن نمثل لذلك بمسائل عدة:

ومن ذلك قوله: «لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز وكان قبيحاً»⁽³⁷⁾ وهو يرى قبح هذا الاستعمال المفترض من قبيل أن فيه فضلاً بين العامل (كان) ومعموله (الحمى) بأجنبي⁽³⁸⁾ وهذا مخالفة لنظام التضام في التركيب اللغوي.

ومن ذلك أن سيبويه وصف جملة مثل «كي عبد الله يقول» بأنها قبيحة، وذلك لأن كي تدخل على الأفعال، فالأصل أن يقال: «كي يقول عبد الله» فإذا تقدم الاسم وصار موالياً لكي صار الكلام قبيحاً⁽³⁹⁾ لأن فيه مخالفة لترتيب الكلمات في الجملة العربية.

ويرى سيبويه أن في إدخال أل التعريف على الحال إذا لم يكن مصدراً قبيحاً، «وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً ألبتة، لو قلت: مررت بزید القائم، كان قبيحاً إذا أردت: قائماً»⁽⁴⁰⁾ وفي موضع آخر قال: «ولو قلت: ضربتهم قائمهم، تريد قائمين، كان قبيحاً»⁽⁴¹⁾ إذ الأصل في الحال أن تكون نكرة، فخالفت هاتان الجملتان ما عرف عن العرب في تركيب ألفاظهم.

في الكلام⁽³²⁾. أي رفع (شهر) دون أن يشتغل الفعل (تري) بضمير يعود على الشهر.

وفي موضع ثالث نجده يقول عن إلغاء الأفعال وإعمالها: «وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن»⁽³³⁾.

ومن ذلك وصفه نصب المضارع بعد الفاء في الكلام الواجب بأنه ضعيف في الكلام بعدما أورد عليه ثلاثة شواهد شعرية⁽³⁴⁾.

وفي هذه الأمثلة نرى أنه لا فساد لفظياً أو معنوياً، لكنه استعمال لغوي جائز خالف المشهور من كلام العرب وأقيسة النحاة.

ومما سبق يتضح لنا أن سيبويه يقصد بالقبح فساد اللفظ أو المعنى، وبالمحال ما لا يمكن تصوره في الواقع، وبالرديء ما كان سمة لهجية لطائفة من الناس، وبالضعف الاستعمال الفردي الذي خالف المشهور من لغة العرب وقياس النحويين.

وعلى الرغم من عناية البكاء في كتابه (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي) بمستويات التقويم عند سيبويه لم يفصل القول في كل مستوى على حدة، بل إنه لم يفصل القبيح عن الضعيف يدل على ذلك نصه التالي: «فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النوعي، نحو قوله (سيبويه): (جيد) و(جيد عربي) و(قبيح ضعيف) و(رديء) و(خبيث)»⁽³⁵⁾ بل كأنه جعله مع الضعيف مصطلحاً واحداً.

حكم سيبويه على الاستعمالات اللغوية بالقبح:

لا شك أن سيبويه لم يكن يصدر أحكامه على الاستعمالات اللغوية جزافاً، أو أنه يصدر عن رأيه ومزاجه، لكنه كان في ذلك يتمثل كلام العرب سواءً

والفصل بين الجار والمجرور قبيحٌ، يقول سيبويه: «فإن قال: أقول: مررتُ بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط: رَبُّ قائماً رجل، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيفٌ فاعرف قبَّحه، فإن إعرابه يسير، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة: فيها قائماً رجل، ولكن معرفة قبَّحه أمثل من إعرابه»⁽⁴⁹⁾.

ومثله قوله: «لو قال: مررت بزيد أول من أمس، وأمس عمرو، كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنه فصل بين الجار والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً»⁽⁵⁰⁾.

الثاني: الحكم على استعمال لغوي

موجود:

وهنا يكون الحكمُ بالقبح على استعمال لغوي مسموع، فيحكم سيبويه على نمط استعمالي سمعه أو روي له بأنه قبيحٌ، وقد يكون ضرورةً شعريةً، أو أنه استعمل بتأويل معين.

ومن ذلك الوصف بالجامد، فقد أقرَّ النحويون أن الوصف يجب أن يكون مشتقاً، ولا يمكن الوصف بالجامد⁽⁵¹⁾ يقول ابن هشام: «وإنما لزم أن تكون الصفة بالمشقَّت أو الجاري مجراه؛ لأنَّ الفرق إنَّما يحصلُ بأمر عارض يوجد في أحد الشئيين أو الأشياء دون باقيها، وهذا إنَّما يكون في المشتقات»⁽⁵²⁾ كما أن الوصف يتضمَّن ضميراً يعودُ على الموصوف، والجامد لا يتصورُ فيه الضمير⁽⁵³⁾ وعلى يكون الوصف بالجامد من وُضِع اللفظ في غير موضعه.

فنجد عند سيبويه باباً بعنوان: «هذا ما يتنصبُ لأنه قبيحٌ أن يكون صفةً، وذلك قولك هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحْيُ سمناً... وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفة طينٌ

ومن ذلك أن (هو) لا تكون ضمير فصل حتى يأتي بعدها معرفة، ف «لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً، حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة، أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام»⁽⁴²⁾.

ويقصد بما ضارع المعرفة من النكرة مما لا يدخله الألف واللام نحو (خيرٌ منك) و(مثلك) و(أفضل منك) و(شرٌ منك)؛ لذلك جاز أن تكون (هو) ضمير فصل في قوله تعالى: (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً)⁽⁴³⁾

ومنه أن سيبويه يرى أن وصف الضمير بالاسم الظاهر أو العكس قبيحٌ قال: «واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: مررتُ به وبزيد هما، كما قبَّح أن تصف المظهر والمضمر بما لا يكون إلا وصفاً للمظهر، ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول: مررت بزيد وبه الظرفين»⁽⁴⁴⁾

ويفسر السيوطي عدم وصف الضمير بقوله: «لأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين... والإشارة لا تُتعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأنَّ النعت في الأصل إيضاحٌ أو تخصيصٌ ولا إضمارٌ إلا بعد معرفة لا إلباس فيها»⁽⁴⁵⁾ أما عدم الوصف بالضمير «فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به، فلا يتصور فيه إضمارٌ يعود على منوعته، ولأنه أعرف المعارف»⁽⁴⁶⁾.

وعن إلغاء بعض الأفعال عن العمل يرى سيبويه أنه إذا تقدم المصدر على المفعولين في مثل «ظني زيدٌ ذاهبٌ» كان الإلغاء قبيحاً ممتنعاً، أما إذا توسَّط المصدر بين المفعولين وتأخَّر عنهما فالإلغاء جائز دون ضعف أو قبح⁽⁴⁷⁾ وإلى ذلك ذهب ابن يعيش أيضاً، فقال في تعليقه على جملة «ظني زيد ذاهب اليوم»: «كان الإلغاء قبيحاً ممتنعاً كما كان في الفعل»⁽⁴⁸⁾.

الأفعال، والتصغير من خواص الأسماء، والكوفيون إلا الفراء يجيزون ذلك ووافقهم النحاس؛ لأن المعتبر عندهم شبه الفعل في المعنى لا في الصورة⁽⁶³⁾

ومن ذلك التنازع في العمل، فالبصريون يرون إعمال الفعل الثاني أولى لقربه من المعمول والكوفيون يرون إعمال الأول لتقدمه⁽⁶⁴⁾ فإن أعملت الثاني فيجب الإضمار في الأول، فتقول مثلاً: ضربوني وضربت قومك، فإن قلت ضربني وضربت قومك، دون الإضمار في الأول، فهذا جائز عند سيبويه لكنه قبيح⁽⁶⁵⁾.

ومن ذلك أن سيبويه يرى أن إبدال الهمزة الأصلية واواً عند النسب قبيح، وإن كان بعض العرب يبدلها كما في همزة قرآء⁽⁶⁶⁾ وذكر العكبري أن إبدال مثل هذه الهمزة شاذ وهو على تشبيهها بالهمزة الزائدة⁽⁶⁷⁾.

وفي قوله تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)⁽⁶⁸⁾ يروي سيبويه عن الخليل أنه استغنى عن الفاء في جواب الشرط بإذا وأن دخول الفاء على إذا قبيح⁽⁶⁹⁾ ويرى ابن جني كذلك أن (إذا) قد أغنت عن الفاء لأنها في معناها⁽⁷⁰⁾ على أن العكبري وابن النحاس يريان أن الفاء قد تدخل على إذا ولكنها تكون للتوكيد⁽⁷¹⁾.

وفي جملة مثل «مررت برجل صالح وإن لا صالحاً فطالح» أو «إن لا صالحاً فطالحاً» يكون التقدير في الأولى «إن لا يكن صالحاً فهو طالح» وفي الثانية «إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً»⁽⁷²⁾ ثم يقول سيبويه: «وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكن مررت بصالح فطالح، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضمير بعد (إن لا) فعلاً آخر فيه حذف، غير الذي تضمير بعد (إن

خاتمها؛ لأن الطين اسمٌ وليس مما يوصف به... ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها، قال: هذا راقودٌ خل، وهذا قبيحٌ أجري على غير وجهه»⁽⁵⁴⁾ فالعبارة الأخيرة كما هو واضح تشير إلى أن هناك من يقول بهذا النمط الاستعمالي، ومع ذلك وصفه سيبويه بالقبح؛ لأن فيه وضعاً للفظ في غير موضعه.

ويكرر سيبويه هذه المسألة في مواضع كثيرة من كتابه فنجد فيه: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يوصفَ بما بعده ويبنى على ما قبله»⁽⁵⁵⁾ و«ولا يكون الزيد صفةً لأنه اسمٌ»⁽⁵⁶⁾ و«وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ وهو قبيحٌ لأنه اسمٌ»⁽⁵⁷⁾ و«هذا باب ما يُختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفةً، وذلك قولك: مررت ببُرٍ قبلُ قفيزٌ بدرهم»⁽⁵⁸⁾ وغير ذلك من الإشارات⁽⁵⁹⁾.

ومن ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فقد علق سيبويه على قول ذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج

بأنه قبيحٌ حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر)⁽⁶⁰⁾

ومن ذلك أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل فإذا تلاها اسم مشغول عنه فبُح الرفع في مثل: «إذا عبد الله تلقاه فأكرمه»⁽⁶¹⁾ والأحسن أن ينصب الاسم على تقدير فعل محذوف «إذا تلقى عبد الله...»

ومن الاستعمالات اللغوية القبيحة عند سيبويه إعمال اسم الفاعل إذا صغر، قال سيبويه: «واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح «هو ضويربٌ زيداً»⁽⁶²⁾.

وهذا رأي البصريين؛ لأن العمل من خواص

بالأبعد قبل الأقرب»⁽⁷⁹⁾. وقد وافق ابن السراج سيبويه في ذلك وعارضه المبرد إذ يرى أن لا قبيح في ذلك⁽⁸⁰⁾.

ومن ذلك قول سيبويه: «وتقول: مررت برجل أسد شدة وجرأة، إنما تريد مثل الأسد. وهذا ضعيف قبيح؛ لأنه اسم لم يجعل صفة، وإنما قاله النحويون، شبه بقولهم: مررت بزبد أسد شدة»⁽⁸¹⁾.

النوع الرابع: الحكم على قبح التأويل النحوي:

وفي هذا النوع يكون للاستعمال اللغوي الواحد وجهان من التأويل النحوي، ويكون أحدهما حسناً مقبولاً والآخر قبيحاً، ومن ذلك في مسألة الفصل بين المتضامين أن (كم) يجعلها بعض النحاة بمنزلة اسم منون، ويجعلها آخرون بمنزلة اسم غير منون، فيروي لنا سيبويه عن الخليل أنه قال: «إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء... فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور... والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا، ولا تقول: هذا ضارب بك زيد»⁽⁸²⁾.

ومن ذلك قوله: «فإذا قلت عليها مثلها زبد، فإن شئت رفعت على البديل، وإن شئت رفعت على قوله: ما هو؟ فتقول: زبد، أي هوزبد، ولا يكون الزبد صفة لأنه اسم»⁽⁸³⁾ فالجملة هي هي ولكننا إذا جعلنا (زيد) بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) استقام الكلام، أما إذا أولت (زيد) على أنها صفة كان الكلام قبيحاً، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يعربها صفة أحد من النحويين.

ومن ذلك تقدم جواب الشرط على أداته، فإذا تقدم كان مرفوعاً، ويقبح جزمه، قال: «أتي من يأتيني، وأقول ما تقول... هذا وجه الكلام وأحسنه،

(لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالماً»⁽⁷³⁾ فتقبيح سيبويه لقول يونس هنا بسبب كثرة المضمرات.

النوع الثالث: الحكم على أقيسة النحاة:

وفي هذا النوع نجد سيبويه لا يحكم على استعمال العرب ولا على استعمالات لغوية مفترضة، وإنما يصدر حكمه على أقيسة النحويين.

ومن ذلك أنه جاء في كتابه باب بعنوان «هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا فيه الكلام على غير ما وضعت العرب»⁽⁷⁴⁾ ويقصد من ذلك جملة مثل: «ويح له وتب» أو «تبا له وويحاً» إذ إن (ويح) تقال للرحمة أما (تب) فتقال للخسران والهلاك، وعلى هذا لا يتصور اجتماعهما⁽⁷⁵⁾ ونلاحظ هنا أن القبح متعلقاً متعلقاً مباشراً بفساد المعنى، لكن السبب في هذا الفساد هو وضع اللفظ في غير موضعه الذي ارتضته العرب، والعرب لم تتكلم به لكن النحويين قاسوه قياساً، وعللوا ذلك بأن ويح خرجت مخرج الدعاء وليست دعاء في الأصل، مثلما خرجت: «قاتله الله» للدعاء وليست كذلك في الأصل.

ومن هذا النوع ما ذكره من أنه عند اتصال ضميرين بالفعل: متكلم وغائب أو مخاطب وغائب، فالأصل أن يبدأ بالأقرب، أي بالمتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب، فإن عكس هذا الترتيب بأن قدم الغائب على المتكلم أو قدم المخاطب على المتكلم كان الكلام قبيحاً «لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه»⁽⁷⁶⁾ وفي موضع آخر قال: «وأما قول النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه، ولم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان⁽⁷⁷⁾ هيناً»⁽⁷⁸⁾ فيقبح أن تقول: أعطاكني أو أعطاهوني، ويعلل سيبويه ذلك «وإنما قبح عند العرب أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع

ثالثاً: أغفل مصطلح القبح كما أغفلت غيره من المصطلحات في كتابات من درسوا المصطلحات النحوية القديمة.

رابعاً: الحكم بالقبح عند سيبويه ليس مقصوراً على استعمال لغوية مسموعة، بل قد يكون على استعمال مفترضة تخيلها سيبويه أو ربما توقعها، وقد يكون الحكم بالقبح على قياس قاسه النحاة ولم تتكلم به العرب، وقد يكون على تأويل متوقع في نمط استعمالي، يكون تأويل آخر أحسن منه.

خامساً: يمكن أن نستشف مما سبق بعض المعايير التي اعتمدها سيبويه لإطلاقه حكم (القبح) على الاستعمالات اللغوية، ومن أبرزها:

1 . كثرة المحذوفات:

ومن ذلك تقبيح قول يونس أن من العرب من يقول: «مررت برجل صالح وإن لا صالح فطال» وذلك لأن في تأويل مثل هذه الجملة لا بد من تقدير فعلين محذوفين، إذ التقدير في شطر الجملة الثاني «إن لا أكن مررت بصالح...» فحذف الفعلين (أكن) و(مررت) (88).

2 . نقص الجملة وعدم تمام المعنى:

من ذلك أنه يرى جملة مثل «إن من أفضلهم كان رجلاً» استعمالاً قبيحاً «لأنك لو قلت: إن من خيارهم رجلاً، ثم سكت كان قبيحاً، حتى تعرفه بشيء أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا» (89).

3 . مخالفة ترتيب الجملة:

وذلك كالفصل بين المتضايين أو الفصل بين الجار والمجرور أو الفصل بين العامل والمعمول.

وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على (الذي) (84) ثم ذكر أن هذا القبح قد جاء في الشعر وهو جائز فيه واستشهد عليه بقول الشاعر:

فقلت تحمّل فوق طَوْفِكَ إنها
مُطَبَّعةٌ من يأتها لا يَضِيرُها

وعلق عليه بقوله: «كأنه قال: لا يضيرها من يأتها... ولو أريد به حذف الفاء جاز» (85) فهو يتأول بما يجعل النمط حسناً مقبولاً، وذلك بإرادة التقديم للفعل (يضيرها) أو على أن فيه (فاء) محذوفةً فالتقدير «فهو يضيرها» وهذا ما ذهب إليه المبرد (86) أما إذا كان التأويل على غير ذلك فكان الفعل مؤخراً ولم يجزم فهو قبيح. والمبرد ينفي وجود الشرط إذا تقدم الفعل على الأداة: «فإن قلت آتي من أتاني، وأصنع ما تصنع، لم يكن ها هنا جزاء، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها» (87).

الخاتمة:

ويمكن لنا أن نخلص في نهاية هذا البحث بالنتائج التالية:

أولاً: يستخدم سيبويه لفظ القبح استخداماً واعياً يجعلنا نعدّه مصطلحاً واضح المعالم عنده.

ثانياً: القبح عند سيبويه مختص بمخالفة اللفظ للنظام اللغوي العربي، وهذه المخالفة قد تؤدي إلى فساد في المعنى وقد لا تؤدي إلى شيء من ذلك، وأكثر ما وصفه سيبويه بالقبح يكون استعمالاً لغوياً غير جائز، وهذا يختلف عن الضعيف الذي يمثل استعمالاً جائزاً لكنه خالف المشهور من كلام العرب.

4 . الحروف المختصة :

ففي العربية ولا سيما في الفكر النحوي البصري حروف تختص بالأسماء وأخرى تختص بالأفعال، فقد يكون القبح بسبب مخالفة هذا الاختصاص، مثل جملة كي عبد الله يقول.

5 . نظرية العامل :

فمن المعروف أن العمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء، فعندما تعمل بعض الأسماء يكون ذلك لشبهها بالأفعال، فإذا وجد في الاسم ما يقربه من الاسمية ويبعده عن الفعلية يقبح عمله، كما إذا صغر اسم الفاعل أو وصف.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش:

- 1 - انظر مثلاً: القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض 1981م.
- 2 - الفراهيدي، الخليل بن أحمد (175هـ) العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ت ج3، ص53
- 3 - الأزهرى، محمد بن أحمد أبو منصور (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط1 2001م، ج3، ص2870.
- 4 - ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عائشة بنت عبدالرحمن، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، د.ت ج3، ص16
- 5 - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1 1990م، ج2، ص552
- 6 - الصحاح ابن عباد، إسماعيل (ت385هـ) المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994م ج2، ص364
- 7 - الزمخشري، جار الله أبو القاسم (ت538هـ) أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، عرف به أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، ص352
- 8 - انظر: الجوهرى، إسماعيل بن حماد (ت393هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2 1979م، ج1، ص393، وابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت395هـ) مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج5، ص47
- 9 - انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج3، ص2870
- 10 - المصدر السابق، والزمخشري، أساس البلاغة، 352
- 11 - الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ) التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 1992م، ص220
- 12 - انظر: المناوي، محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعريف معجم لغوي مصطلحي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1990م، ص573
- 13 - انظر: السيوطي، جلال الدين (911هـ): الاقتراح، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م: ص44.
- 14 - الفاسي، أبو عبدالله محمد بن الطيب (1170هـ) فيض الانشراح في روض طي الاقتراح، تحقيق محود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م: ج2/ص307.
- 15 - التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ج2، ص666 (مادة حسن)
- 16 - سيبويه، الكتاب، 1/25,26

- 17 - انظر: السيرافي، أبو سعيد (ت 386هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود حجازي ومحمد عبد الدايم، مركز تحقيق التراث، مصر، 1986م، ج 1/228
- 18 - انظر: المصدر السابق، 1/230
- 19 - انظر: سيبويه، الكتاب، 3/60
- 20 - انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت ج 2، ص 56، والسيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هندأوي، المكتبة الوقفية، مصر، د.ت ج 2، ص 179
- 21 - ابن الحاجب، جمال الدين (ت 646هـ) كتاب الكافية في النحو، شركة رضي الدين الإسترايادي (ت 686هـ) دار الكتب العلمية-بيروت، ج 2/ص 108-109
- 22 - انظر: حسان، تمام، الأصول دراسة استيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، المغرب، ط 1، 1981م، ص 147/148
- 23 - انظر، البكاء، محمد، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1989م، ص 204
- 24 - النجار، لطيفة، مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3) العدد (1) ذو الحجة 1427هـ، كانون الثاني 2007م ص 77
- 25 - المرجع السابق، ص 82 وما بعدها
- 26 - سيبويه، الكتاب، 3/555، والمقصود أنهم يهمزون نبي فيقولون: نبيء، وبرية فيقولون: بريئة.
- 27 - المصدر السابق، 2/34.
- 28 - المصدر السابق، 3/299
- 29 - المصدر السابق، 4/160
- 30 - انظر: سيبويه، الكتاب، 4/196، و197، و442.
- 31 - المصدر السابق، 1/85
- 32 - المصدر السابق، 1/86
- 33 - المصدر السابق، 1/120
- 34 - المصدر السابق، 3/39، 40
- 35 - انظر، البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، 213، 214
- 36 - انظر: المصدر السابق، 208
- 37 - سيبويه، الكتاب، 1/70

- 38 - انظر: ابن السراج، أبو بكر (ت 316هـ) الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م، ج1، ص86، والعكبري، أبو البقاء (ت 616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج2، ص155، وابن جني، عثمان (ت 392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت ج2، ص393
- 39 - المصدر السابق، 1/294
- 40 - انظر: سيبويه، الكتاب، 2/58
- 41 - انظر: المصدر السابق، 1/377
- 42 - المصدر السابق، 2/392
- 43 - المزمّل: 20
- 44 - سيبويه، الكتاب، 2/317
- 45 - السيوطي، همع الهوامع، 3/149
- 46 - المصدر السابق، 3/149
- 47 - المصدر السابق، 1/124
- 48 - ابن يعيش، موفق الدين يعيش (643هـ) شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، راجعه إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة الوقفية، مصر، د.ت ج3، ص346
- 49 - المصدر السابق، 2/124
- 50 - سيبويه، الكتاب، 3/502
- 51 - انظر: ابن جني، عثمان (ت 392هـ) اللمع في العربية، تحقيق فائز الفارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، 82، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/149
- 52 - ابن هشام، جمال الدين (ت 761هـ) مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م ج1، ص405
- 53 - انظر: السيوطي، همع الهوامع، 3/149
- 54 - سيبويه، الكتاب، 2/117.118
- 55 - المصدر السابق، 2/122
- 56 - المصدر السابق، 2/181.182
- 57 - المصدر السابق، 2/181.182
- 58 - سيبويه، الكتاب، 1/396

- 59 - المصدر السابق، 1/290، 361، و227.228، و2/23، و387
- 60 - المصدر السابق، 1/179.180
- 61 - المصدر السابق، 1/106
- 62 - انظر: المصدر السابق، 3/480
- 63 - انظر: السيوطي، همع الهوامع، 3/69.701
- 64 - انظر: الأنباري، أبو البركات (ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت ج 1، ص83
- 65 - انظر: سيبويه، الكتاب، 1/79.80
- 66 - انظر: المصدر السابق 3/352
- 67 - انظر: العكبري، اللباب، 2/152
- 68 - الروم: 36
- 69 - انظر: سيبويه، الكتاب، 3/65
- 70 - انظر: ابن جني، عثمان (ت392هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م ج1، ص261
- 71 - انظر: العكبري، أبو البقاء (ت616هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي، د.ت ج2، ص1041، والنحاس، أبو جعفر (ت338هـ) إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط3، 1988م ج5، ص115.
- 72 - انظر: سيبويه، الكتاب، 1/262
- 73 - سيبويه، الكتاب، 1/262.263
- 74 - المصدر السابق، 1/334
- 75 - السيوطي، همع الهوامع، 2/107
- 76 - سيبويه، الكتاب، 2/363.364
- 77 - كذا مكررة في الأصل.
- 78 - سيبويه، الكتاب، 2/364
- 79 - المصدر السابق، 2/364
- 80 - انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 2/120
- 81 - سيبويه، الكتاب، 1/434

- 82 - المصدر السابق، 2/164
- 83 - المصدر السابق، 2/181.182
- 84 - المصدر السابق، 3/70
- 85 - المصدر السابق، 3/70.71
- 86 - سيويه، الكتاب، 3/70
- 87 - المبرد، المقتضب، 2/68
- 80 - انظر: سيويه، الكتاب، 1/262، وانظر شرح السيراني في حاشية هذه الصفحة.
- 89 - المصدر السابق، 2/153

المصادر والمراجع:

- الأزهرى، محمد بن أحمد أبو منصور (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2001م، المجلد الثالث.
- الأنباري، أبو البركات (ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- البكاء، محمد، منهج كتاب سيويه في التقويم النحوي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1989م
- الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ) التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 1992م.
- التهانوي، محمد علي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن جني، عثمان (ت392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ابن جني، عثمان (ت392هـ) اللع في العربية، تحقيق فائز الفارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- ابن جني، عثمان (ت392هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2 1979م.
- حسان، تمام، الأصول دراسة استيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم (ت538هـ) أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، عرّف به أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر (ت316هـ) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عائشة بنت عبدالرحمن، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، د.ت المجلد الثالث.

- السيرايفي، أبو سعيد (ت 386هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود حجازي ومحمد عبدالدايم، مركز تحقيق التراث، مصر، 1986م
- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ): الاقتراح، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م.
- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة الوقفية.
- صاحب ابن عباد إسماعيل (ت 385هـ) المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994م.
- العكبري، أبو البقاء (ت 616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- العكبري، أبو البقاء (ت 616هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي، د.ت
- الفاسي، أبو عبدالله محمد بن الطيب (ت 1170هـ) فيض الانشراح في روض طي الاقتراح، تحقيق محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت 395هـ) مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ) العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ت.
- القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض 1981م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت .
- المناوي، محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعريف معجم لغوي مصطلحي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1990م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1 1990م.
- النجار، لطيفة، مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3) العدد (1) ذو الحجة 1427هـ، كانون الثاني 2007م.
- ابن هشام، جمال الدين (ت 761هـ) مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6 1985م
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش (ت 643هـ) شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، راجعه إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة الوقفية، مصر، د.ت.